رئيس اللجنة القضائية العليا لـ«الوطن»: استقبال طلبات الترشيح يبدأ من اليوم التالي من نشر المرسوم في الجريدة الرسمية وتستمر سبعة أيام

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتحديد اليوم الخامس عشر من تموز القادم موعداً لانتخابات مجلس الشعب

| محمد منار حميجو

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ٩٩ لعام ٢٠٢٤ القاضي بتحديد يوم الإثنين الموافق ليوم الخامس عشر من تموز القادم موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع.

كما حدد المرسوم عدد أعضاء مجلس الشعب المخصص لكل من قطاع العمال والفلاحين وقطاع باقي فئات الشعب في الدوائر الانتخابية.

ونصت المادة الأولى من المرسوم على تحديد يوم الإثنين الموافق ١٥-٧-٢٠٢٤ موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع. وتضمنت المادة الثانية تحديد عدد أعضاء مجلس الشعب المخصص لكل من قطاع العمال والفلاحين وقطاع باقي فئات الشعب في كل من الدوائر الانتخابية.

من جهته أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أن استقبال طلبات الترشيح من الراغبين للترشح لعضوية مجلس الشعب يبدأ من اليوم التالي من نشر المرسوم في الجريدة الرسمية ويستمر سبعة أيام، مؤكداً أن المواعيد القانونية والدستورية قد روعيت بتحديد موعد الانتخابات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن مراد أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات سوف تعمل على تشكيل اللجان القضائية الفرعية ولجان الترشيح في المحافظات لتكون جاهزة لاستقبال طلبات الترشيح من الراغبين للترشح لعضوية مجلس الشعب التي تبدأ خلال سبعة أيام تلي تاريخ نشر المرسوم المتضمن تحديد موعد الانتخابات في الجريدة الرسمية.

«تشكيل اللجان القضائية الفرعية ولجان الترشيح لتكون جاهزة لاستقبال طلبات الترشيح»

وفيما يتعلق بالوثائق المطلوبة أوضح مراد أنه يتقدم طالب الترشيح بطلب إلى لجنة الترشيح مرفقاً بكل الوثائق المطلوبة، مشيراً إلى أنه وفق قانون الانتخابات العامة يشترط في المرشح أن يكون عربياً سورياً منذ عشر سنوات بتاريخ تقديم الطلب، متمّاً الخامسة والعشرين من عمره بتاريخ ١/١/٢٠٢٤.

وأضاف مراد: من الشروط أيضاً أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية، وألا يكون محروماً من حق الانتخاب، وأن يجيد القراءة والكتابة، وألا يكون محكوماً بجناية أو بجنحة شائنة أو مخلة بالثقة العامة بحكم مبرم ولم يرد اعتباره بحكم القانون، وأن يكون ناخباً في الدائرة الانتخابية التي يرغب بترشيح نفسه عنها، إضافة إلى تقديم وثيقة تثبت انتماءه للقطاع الذي يرغب ترشيحه عنه.

هذا وحدد المرسوم عدد أعضاء الدوائر الانتخابية في المحافظات بـ٢٥٠ عضواً، بينهم ١٢٧ عضواً لقطاع العمال والفلاحين و١٢٣ عضواً لقطاع باقي فئات الشعب.

وتوزعت المقاعد في الدائرة الانتخابية لمحافظة دمشق بـ٢٩ عضواً، منهم ١٠ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، أما العدد المخصص لقطاع باقي فئات الشعب فهو ١٩ عضواً.

وفي محافظة ريف دمشق حدد ١٩ مقعداً في الدائرة الانتخابية، منهم ١٠ مقاعد لقطاع العمال والفلاحين، و٩ مقاعد لباقي فئات الشعب.

وفي مدينة حلب حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية بـ٢٠ عضواً، منهم ٧ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، بينما بلغ العدد المخصص لقطاع باقي فئات الشعب ١٣ عضواً، وفي مناطق محافظة حلب حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية فيها بـ٣٢ عضواً، بينهم ١٧ عضواً لقطاع العمال، و١٥ عضواً لباقي فئات الشعب.

أما محافظة حمص فبلغ عدد أعضاء الدائرة الانتخابية ٢٣ عضواً، منهم ١١ عضواً لقطاع العمال والفلاحين، و١٢ مقاعد لباقي فئات الشعب، وبالنسبة لمحافظة حماة، حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية فيها بـ٢٢ عضواً، بينهم ١٣ عضواً لقطاع العمال والفلاحين، و٩ أعضاء لباقي فئات الشعب.

وبالنسبة لمحافظة اللاذقية حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية فيها بـ١٧ عضواً، بينهم ٩ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، و٨ أعضاء لباقي فئات الشعب.

أما محافظة إدلب فحدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية فيها بـ١٨ عضواً، بينهم ١٢ عضواً لقطاع العمال والفلاحين، و٦ أعضاء لباقي فئات الشعب.

وفيما يخص محافظة طرطوس، حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية فيها بـ١٣ عضواً، بينهم ٦ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، و٧ أعضاء لباقي فئات الشعب، بينما حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية في الرقة بـ٨ أعضاء، بينهم ٤ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، و٤ أعضاء لباقي فئات الشعب.

وبالنسبة لمحافظة دير الزور حدد العدد بالنسبة لأعضاء الدائرة الانتخابية بـ١٤ عضواً، بينهم ٨ مقاعد لقطاع العمال والفلاحين، و٦ أعضاء لباقي فئات الشعب، في حين حدد أعضاء الدائرة الانتخابية في الحسكة بـ١٤ عضواً، بينهم ٨ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، و٦ أعضاء لباقي الفئات.

وفي محافظة درعا حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية فيها بـ١٠ أعضاء، بينهم ٥ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، و٥ أعضاء لباقي فئات الشعب، على حين حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية في السويداء بـ٦ أعضاء، بينهم ٤ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، وعضوان لباقي فئات الشعب، وفي القنيطرة حدد عدد أعضاء الدائرة الانتخابية فيها بـ٥ أعضاء، بينهم ٣ أعضاء لقطاع العمال والفلاحين، وعضوان لباقي فئات الشعب.

محافظ إدلب لـ«الوطن»: الحكومة اتخذت كل ما يمكن لتمكين طلاب إدلب من تقديم امتحاناتهم

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد محافظ إدلب ثائر سلهب أنه تم اتخاذ كل الإجراءات التي تسهل خروج طلاب الشهادتين الثانوية والتعليم الأساسي من مناطق سيطرة المسلحين إلى مناطق سيطرة الدولة عبر معبر ترنبه سراقب الذي تم افتتاحه أمس لتقديم امتحاناتهم، مشيراً إلى توفير كل المستلزمات الضرورية لنقلهم إلى مراكز الاستضافة في خان شيخون، وحماة التي يقدم فيها الطلاب الأحرار امتحاناتهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن سلهب أن افتتاح المعبر من جانب الحكومة السورية تم بإشراف لجنة مسؤولة وممثلة لوزارات الداخلية والتربية والصحة ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري، لافتاً إلى أنه تم تجهيز نقطة طبية عند المعبر مع وجود ممثلين عن الجهات المعنية بانتظار خروج الطلاب.

ولفت سلهب إلى أن الحكومة السورية اتخذت كل ما يمكن اتخاذه لتمكين طلاب إدلب من تقديم امتحاناتهم العامة بكل يسر وسهولة، مشيراً إلى أن الإرهابيين لم يسمحوا كما يبدو للطلاب بمغادرة مناطقهم، حيث لم يصل أي منهم إلى المعبر.

من جانبه بيّن رئيس فرع الهلال الأحمر العربي السوري بإدلب محمد وتي لـ«الوطن» أن كل الجهات المعنية مستعدة كل الاستعداد لاستقبال الطلاب، ونقلهم إلى خان شيخون التي أحدث فيها مركزان لاستضافتهم الأول للذكور والثاني للإناث، لافتاً إلى أن المعبر سيظل مفتوحاً حتى يوم الخميس المقبل لاستقبال الطلاب.

من جهته بيّنَ مدير دائرة الامتحانات في إدلب يوسف حسون لـ«الوطن»: أنه في حال تمكن الطلاب من بلوغ المعبر ستستكمل لهم أوراقهم، وستتم استضافتهم في مراكز الاستضافة وتوزيعهم على المراكز الامتحانية.

وأكد أن عدد طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة في إدلب نحو ١٤٠٩ طلاب، منهم نحو ٦٣٦ طالباً وطالبة في التعليم الأساسي، و٧٧٣ في الثانوية العامة، ومنهم نحو ٨٠٠ من الإناث و٦٠٩ من الذكور.

٤٢٧٣ سفينة يملكها سوريون تجوب بحار العالم

وزير النقل لـ«الوطن»: سورية ثانياً في المنطقة بعدد العاملين في النقل البحري ومالكي السفن

| محمود الصالح

كشف وزير النقل زهير خزيم أن سورية تأتي في المرتبة الثانية في المنطقة بعدد مالكي السفن والعاملين في قطاع النقل البحري، مؤكداً أنه توجد ٤٢٧٣ سفينة يملكها سوريون تجوب بحار العالم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد خزيم على هامش لقائه مع غرفة الملاحة البحرية ضرورة وضع رؤية إستراتيجية لتطوير قطاع النقل البحري، من خلال البحث في سبل تبسيط الإجراءات وجذب واستقطاب المستثمرين في هذا المجال الاقتصادي الحيوي والغني بالأعمال والموارد والفرص، إضافة إلى التعاون مع الجمارك والمصرف المركزي والعمل على تحقيق المنافسة مع دول الجوار في نشاطات النقل البحري.

وشدد على ضرورة وضع تصورات عملية تنفيذية تخدم العمل البحري بما يعزز إنتاجية المرافئ والموانئ السورية وحركتها التجارية والاقتصادية، ودعم مجالات التدريب والتأهيل والتعليم البحري، والحفاظ على الخبرات، ومواكبة الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعزيز مكانة وقوة الشهادات البحرية وكل ما يسهم في كفاءة وتحسين قدرات البحّارة السوريين، إضافة إلى دور الغرفة المجتمعي الفاعل والمدروس.

الوزير خزّيم أكد تعاون ودعم الوزارة ومؤسساتها لكل خطوة تدعم وتطور هذا القطاع المهم ورفده بكل ما يعزز كفاءته ومكانته والعمل بروح الفريق الواحد بما يؤسس لبيئة سليمة تنعش القطاع، مشيراً إلى ضرورة مواكبة التحديثات العالمية، وتحديث القوانين التي تتطلب ذلك وفق الحاجة والأولويات، ووضع الحلول والرؤى التي تنهض بالعمل البحري في بلدنا، مشيراً إلى أن الحكومة من خلال وزارة النقل تعطي قطاع النقل اهتماماً كبيراً، وتسعى إلى تذليل كل الصعوبات التي تعترض استعادة هذا القطاع دوره المتميز الذي كان عبر التاريخ.

وخلال اجتماعه مع رئيس وأعضاء غرفة الملاحة البحرية تطرق لأبرز الأفكار والتطلعات التي تسعى غرفة الملاحة البحرية إلى تحقيقها وإجراء حوار شامل مع كل من يخدم تطوير القطاع بالتعاون والتشارك مع كل الجهات المعنية بهذا الجانب ليكون قطاع النقل البحري رائداً في دعم الاقتصاد الوطني على كل الصعد، كما تم الإشارة إلى أثر العقوبات الاقتصادية والحصار على القطاع، وتم التأكيد على ضرورة التنسيق مع المنظمات الدولية لاعتماد الشهادات البحرية السورية.

وشدد وزير النقل على دور مؤسسة المواصلات الطرقية في تأهيل بعض الطرق لتطوير العلاقات مع دول الجوار، ومنها طريق دمشق- البوكمال الذي يسهم في تحسين عمليات النقل مع العراق الشقيق، والتركيز على أهمية مكتب الدور في توفير الشاحنات التي تقوم بالتحميل للسفن أو التفريغ منها وفق إستراتيجية مدروسة بما يسهم في تنشيط حركة النقل البحري وتوفير الديناميكية المطلوبة لهذا القطاع.

مشروع إرواء يستفيد منه ٤٧٠ أسرة ويروي ٦٠٠ دونم بكلفة ٥٠٠ مليون ليرة

اتفاقية تعاون في المجال الإنساني بين الأمانة السورية والهلال الأحمر الإماراتي

| اللاذقية- عبير محمود

وقعت أمس الأمانة السورية للتنمية مع الهلال الأحمر الإماراتي اتفاقية تعاون في المجال الإنساني لمدة خمس سنوات بهدف تمكين المجتمعات المحلية في سورية والتي تأثرت بتداعيات سنوات الحرب الطويلة وزلزال السادس من شباط.

وحددت الاتفاقية مجالات العمل والتعاون المشترك بدءاً من تأمين حياة آمنة للأسر التي تضررت وفقدت منازلها عبر مشاريع إعادة تأهيل المساكن، والوصول لواقع معيشي أفضل وفرص متساوية للعائلات والأفراد في المدن والأرياف على امتداد الجغرافية السورية، إضافة للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية بما يدعم تحسين الإنتاج الزراعي وواقع المزارعين عبر مشاريع ومبادرات تعنى بالحفاظ على البيئة والتوجه لمصادر الطاقة المتجددة، وضمان وصول المياه النظيفة للجميع، فضلاً عن الاهتمام بالصحة العامة من خلال تعزيز التجهيزات الصحية واحتياجات المراكز، وتمكين السيدات بمشاريع مهنية وريادية تحقق لهن الاستقلالية وتؤمن لهن مصادر دخل مستدامة.

وتوافق الطرفان على التشارك في وضع إستراتيجيات العمل والخطط السنوية التنفيذية والخاصة بكل مشروع وتبادل الخبرات والاستشارات العلمية والفنية، حيث تستثمر الأمانة السورية للتنمية شراكتها الطويلة مع أبناء المجتمعات المحلية وتسخر إمكاناتها وبرامجها وتوزع فرقها في المحافظات لتنفيذ المشاريع والخطط وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بما يتوافق مع منهجية التنمية المجتمعية للوصول لمجتمعات محلية أكثر قوة وقدرة على مواجهة التحديات وصولاً للتعافي المبكر.

وفي مبادرة جديدة لدعم الشعب السوري، تم تدشين مشروع إرواء الأراضي الزراعية في قرية المشيرفة بريف جبلة ووضعه في الخدمة، بتنفيذ من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي وبالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية، إضافة لتوزيع معدات زراعية لخدمة القطاع الزراعي في عدة تعاونيات بريف المحافظة.

المشروع الذي تم تنفيذه في قرية المشيرفة التابعة لبلدية وادي القلع بريف جبلة بتكلفة تقديرية تبلغ ٥٠٠ مليون ليرة، تم وضعه بالخدمة بحضور محافظ اللاذقية عامر هلال ووفد هيئة الهلال الأحمر الإماراتي برئاسة نائب أمين عام هيئة الهلال الأحمر الإماراتي حمود الجنيبي، إضافة لحضور سفير دولة الإمارات العربية المتحدة بدمشق حسن الشحي والرئيس التنفيذي للأمانة السورية للتنمية شادي الأنشي.

وقال محافظ اللاذقية عامر هلال لـ«الوطن»: أن المشروع يعد مشروعاً تنموياً بامتياز، مبيناً أن محافظة اللاذقية بجميع جهاتها الرسمية تقدم كل الإمكانات اللازمة لتسهيل عمل هذه المشاريع التنموية وتقديم الخدمات بكل أشكالها وتجهيز المواقع بالتنسيق مع الوحدات الإدارية، مشيراً إلى أنه تم وضع خزان ري لعدد من الأراضي بمساحة نحو ٦٠٠ دونم، وتستفيد منه أكثر من ٤٧٠ عائلة.

ولفت هلال إلى الاستمرار بالقيام بالمشاريع التنموية بالتنسيق مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي والأمانة السورية للتنمية، مشيراً إلى توزيع جرارات زراعية في ناحية الفاخورة بريف اللاذقية، وتمكين العائلات المتضررة من الزلزال واللقاء مع الأطفال الذين فقدوا ذويهم جراء الزلزال.

من جهته قال نائب الأمين العام في هيئة الهلال الأحمر الإماراتي حمود الجنيبي في تصريح «الوطن»، إنه بالتنسيق والتعاون مع الشركاء على الأرض في سورية تم إنجاز العديد من المشاريع التنموية التي ساهمت في إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية

وفيما يتعلق بالاتفاقية بين أن هذه الاتفاقية أتت بعد تعامل وعمل دام سنة وبضعة أشهر من بداية الزلزال مع الأمانة السورية للتنمية، مضيفاً: شاهدنا كل التعاون وكل الجهد الكبير المبذول في العمل الإنساني كما شاهدنا الإخلاص والتفاني في المشاريع المقدمة من قبلهم وهم دلونا على الكثير من المشاريع.

مدير الأمانة السورية للتنمية في اللاذقية رافي صقر أكد لـ«الوطن»، أنه تم إنشاء خزان تجميعي بسعة ٣٢٠ متراً مكعباً تتجمع فيه مياه الينابيع، ومزود بالطاقة الشمسية لتأمين الطاقة الكهربائية للمضخات التي تستخدم بالري وتعمل على مدار الساعة، ويغطي نحو ٦٠٠ دونم، وتستفيد منه أكثر من ٤٧٠ عائلة تعمل بالزراعة.

وبيّن صقر أن التغير المناخي وانخفاض مصادر الطاقة كانا سبباً رئيسياً للبحث عن الفرص المتاحة لاستثمارها بشكل يحقق التنمية المستدامة في المناطق التي يتم تنفيذ المشاريع فيها، مشيراً إلى أنه بالمشروع تم استثمار وجود ينابيع تبلغ من العمر عشرات السنين، يستفيد منها الأهالي بشكل محدود لزراعة أراضيهم في منطقتهم الشهيرة بنوعية الخضراوات التي تتميز بأنها تروى من مياه الينابيع الصافية.

من جهته أكد مدير الموارد المائية في محافظة اللاذقية محمود قدار لـ«الوطن» أن المشروع يستخدم في ري الخضراوات في موسم الصيف من فاصولياء وبندورة وخيار وغيرها، ويعد هذا المشروع خطوة جيدة تساهم في تخفيف الضغط على النبع وللاستفادة القصوى من مياه النبع واستثمار المياه بأفضل طريقة في هذا المكان، إضافة لوجود مشاريع مشابهة في المناطق الجبلية في محافظة اللاذقية غير المغطاة من شبكات الري الحكومية.

وبيّنت مديرة منطقة القرداحة بالأمانة السورية للتنمية صفاء بدور لـ«الوطن»، أنه وبالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي تم تسليم معدات زراعية «جرارين وأربع عزاقات» لتعاونية يرتي للزيتون، وتعاونية الوطني دير زينون للزيتون، وتعاونية المعلقة للنباتات الطبية، بهدف مضاعفة الإنتاج وتخفيض التكلفة على المزارعين.

وأشارت إلى أن هذه التعاونيات الإنتاجية تستهدف نحو ٣٥٠٠ دونم، ويستفيد منها أكثر من ١٢٠٠ مزارع منتسب حالياً إلى التعاونية، ويعود مردود تشغيل الآليات بالفائدة على المشاريع التنموية للتعاونيات والمناطق التي تعمل فيها.

«ملائكة الرحمة» في عيدهن: نريد العيدية طبيعة العمل ونقابة تمريض

مصادر في المشافي الجامعية تدق ناقوس الخطر: ازدياد نسبة تسرب الكوادر التمريضية!

| فادي بك الشريف

جدد الكثير من الممرضين والفنيين العاملين في المشافي مطالباتهم بإقرار طبيعة العمل من ٣ بالمئة إلى ١٠٠ بالمئة، داعين إلى ضرورة إنصافهم وتقدير الظروف التي يعيشونها وتعويضهم عن الأخطار المهنية، لاسيما بعد صدور تعميم من وزارة الصحة بصرف تعويض طبيعة العمل بنسبة ١٠٠ بالمئة من الأجر الشهري المقطوع بتاريخ أداء العمل للأطباء البشريين العاملين أو المتعاقدين في المشافي والمراكز الصحية التابعة لوزارات الداخلية والدفاع والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة.

ويحتفل اليوم الكادر التمريضي في العالم بعيده الذي يصادف اليوم الثاني عشر من شهر أيار من كل عام، ليستغل الشاكون هذه المناسبة داعين في تصريح لـ«الوطن» إلى زيادة التعويضات التي يحصلون عليها مقارنة مع عدد من الفئات الأخرى من مهني قطاع الصحة كالأطباء وفنيي الأشعة والتخدير والأطراف الصناعية ومشافي الأورام والصيادلة، على حد تعبيرهم.

وقال الممرضون: إن مجلس الوزراء خلال الشهر الثاني من هذا العام طلب إعداد دراسة لتحسين واقع العاملين في مهنة التمريض والحفاظ على الخبرات والكفاءات العاملة في هذا القطاع، ولكن حتى الآن لم تلمس أي نتائج ملموسة بعد ٣ أشهر، علماً أن الصحة شكلت لجنة منذ عام ٢٠٢٢ برئاسة معاون الوزير وإلى الآن لم تصدر نتائجها ولم تقر أي شيء.

ويرى الممرضون أنه كل فترة يتم تشكيل لجان من دون الحصول على حقوقهم ما ينعكس سلباً على واقعهم، ويزيد من تسرب الكوادر التمريضية وازدياد نسبة الاستقالة بأعداد ليست بالقليلة.

وتؤكد الشكوى أن الممرضين وتقني المخابر والقبالة هم الفئة الأكثر عرضة للأخطار المهنية، على اعتبار أنهم هم الأكثر احتكاكاً بالمرضى، وفي مواجهة متواصلة ودائمة مع الأمراض المعدية والفتاكة، مضيفين: خلال جائحة كورونا ارتقى من الكادر التمريضي أكبر عدد من الشهداء.

وتابع الممرضون في شكواهم: رغم صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٨ لعام ٢٠١٢ بإحداث نقابة التمريض، إلا أنه لم يتم إقرار النظام الداخلي والمالي للنقابة حتى تاريخه، ولا حتى انتخاب «نقيب للتمريض» ولا إحداث صندوق تقاعد للممرضين وعدم منحهم راتباً تقاعدياً أسوة بالنقابات الأخرى.

وأضاف عدد من الممرضين: تم إحداث مجلس مؤقت منذ ٢٠١٦ ولم يقدم إلى الآن سوى الوعود وعدم التعاطي الجاد مع تفعيل النقابة، كما تم إيقاف قانون الأعمال المجهدة رقم ٣٤٦ لعام ٢٠٠٦ أي السنة بستة ونصف السنة والشامل لتمريض المشافي، كما لا يوجد توصيف وظيفي لمهنة التمريض وعدم شمولهم بالوجبة الغذائية أسوة بغيرهم من الأشعة والتخدير والأطباء.

ودعا الممرضون إلى إنصافهم والبت بالدراسة المعدة لتحسين أوضاعهم، ملخصين مطالباتهم بزيادة طبيعة العمل وتفعيل قانون الأعمال المجهدة ونقابة التمريض، وإحداث صندوق تقاعد الممرضين وانتخاب نقيب للتمريض، وإعادة هيكلة المهنة حتى يتسنى إدارتها من طرف أطر التمريض ذاتها، وتكوين لجان عمل متكونة من كفاءات معترف بها من طرف المهنيين، وفصل التمريض عن الإطار الطبي مع فتح مجال للتمريض في الإبداع الوظيفي.

هذا وأكدت مصادر في عدد من المشافي الجامعية لـ«الوطن» وجود تسرب واضح في قطاع التمريض بسبب الظروف والأوضاع الاقتصادية، وتأخر تحسين واقع الممرضين المادي والمعيشي حتى الآن، ذاكرين أن معظم المطالبات التي يتحدث عنها كادر التمريض هي محقة وهناك حاجة ماسة لزيادة تعويض طبيعة العمل التي لا تتعدى الـ١٠ بالمئة.

المصادر دقت ناقوس الخطر حول تسرب القطاع التمريضي، لافتة إلى أن عدداً من الممرضين والممرضات يفضلون ترك الوظيفة ودفع ضريبة عدم التحاق الممرضة بعملها والمقدرة بـ٨ ملايين ليرة على حساب الالتزام بالعمل من دون وجود أي تحسن بواقع العمل والتعويضات.

وحسب المصادر قدمت العديد من الاستقالات، لكن لم يوافق عليها بسبب وجود ضغط عمل لا يمكن خلاله الاستغناء عن أي ممرض، ما يدفع عدداً منهم إلى ترك العمل والبحث عن مكان أفضل في القطاع الخاص.